

تغيرت إسرائيل...
فتغير الأردنخير الله خير الله
إعلامي لبناني

ليس إعلان الملك عبدالله الثاني عن فرض سيادة الأردن الكاملة على أراضي الباقورة والغمر، على طول الحدود المشتركة، سوى إشارة إلى أن هناك جديداً على الصعيد الإقليمي وطبيعة العلاقات بين البلدين. يعني هذا الجديد اقتناع الأردن بأن أمراً أساسياً تغير في هذه العلاقة. كان لإسرائيل حق التصرف بهذه الأراضي لمدة 25 عاماً بموجب ملاحق معاهدة السلام الموقعة بين الجانبين عام 1994.

تغيرت إسرائيل. لا بد أن يتغير الأردن. ليس رفض استمرار إسرائيل في ممارسة حق التصرف بأراضي أردنية سوى ترجمة لهذا التغير ولقدرة الأردن على حماية مصالحه والمحافظة عليها

لم يعد الأردن مهمماً كما كان عليه في الماضي بالنسبة إلى إسرائيل. وهذه نظرة تنم عن قصر نظر إسرائيلي بكل المقاييس، فضلاً عن قصور سياسي. هذا يعود إلى عوامل عدة من بينها أن إسرائيل باتت تعتقد أنها لم تعد في حاجة إلى البوابة الأردنية للذهاب إلى دول الخليج من جهة وإلى أنها لم تعد مهتمة بعملية السلام من جهة أخرى. إسرائيل مهتمة بالاستيطان وكيفية تكريس احتلالها للضفة الغربية والقدس، مثل هذا التوجه يتعارض كلياً مع المصلحة الأردنية، لأسباب ديموغرافية أولاً، في قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

قال الملك عبدالله بالحرف الواحد، "أعلن اليوم انتهاء العمل بالمحلقين الخاصين بمنطقة الغمر والباقورة في اتفاق السلام وفرض سيادتنا الكاملة على كل شبر فيهما". جاء ذلك في خطاب العرش الذي ألقاه بمناسبة افتتاح أعمال الدورة العادية لمجلس الأمة (مجلس النواب ومجلس الأعيان). الأكد أن ذلك يرفع من شعبية الملك أكثر في الشارع الأردني في وقت طفق فيه الكيل من حكومة إسرائيلية، موجودة وغير موجودة، لم تعد على علاقة بالاجواء التي سادت في المنطقة لدى توقيع اتفاق وادي عربة قبل ربع قرن.

ما حصل أن الملك عبدالله قرّر العام الماضي استعادة أراضي الباقورة الواقعة شرق نقطة التقاء نهر الأردن واليرموك في محافظة إربد (شمال)، والغمر في منطقة وادي عربة في محافظة العقبة (جنوب) من الوصاية الإسرائيلية. لا يعني ذلك أي خرق لمعاهدة السلام مع إسرائيل.

أخذ الأردن من اتفاق السلام ما يريد أخذه. عملياً استعاد كل حقوقه في الأرض والمياه. تبيّن أن كل النظريات التي أطلقت عن أن "تاجير الأرض مثل تاجير العرض" ليست صحيحة. لم تكن تلك النظريات التي أطلقها أشخاص مثل حافظ الأسد سوى تبرير للعجز عن خوض معركة السلام واستعادة الأرض المحتلة كما فعل الملك حسين وقبلة أنور السادات في مصر. في الأصل، إن كلمة "تاجير" غير موجودة في نص معاهدة السلام وملاحقها.

كان الملك حسين يريد استعادة كل أرض محتلة في العام 1967، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية. لكن الجهل الدولي، الذي لا حدود له، حال دون ذلك. اتخذت القمة العربية، التي انعقدت في الرباط في العام 1974، قراراً باعتبار "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". تبيّن أن هذا القرار الأحمق، الذي كان بين أكثر المتحمسين له الرئيس الجزائري، وقتذاك، هواري بومدين، مكن إسرائيل من اعتبار الضفة الغربية والقدس

أرضاً متنازعا عليها وليست أرضاً محتلة بموجب القانون الدولي، ذلك أن القرار الرقم 242 الصادر عن مجلس الأمن، والذي في أساسه مبدأ الأرض في مقابل السلام، ينطبق على الأردن وليس على منظمة التحرير الفلسطينية. هذا عائد، بكل بساطة، إلى أن الأردن، كدولة، كان يتمتع غير موجودة في نص معاهدة السلام وملاحقها.

تجاوز الأردن كل تلك المناسي والإساءات بعدما سحب منه العرب ورقة القدرة على التفاوض، استناداً إلى القانون الدولي، من أجل استعادة القدس والضفة الغربية. ذهب الملك حسين إلى أبعد من ذلك. بمجرد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو في خريف العام 1993،



فتح مفاوضات مباشرة مع إسرائيل توجت باتفاق وادي عربة الذي وقعه من الجانب الإسرائيلي إسحق رابين رئيس الوزراء، ومن الجانب الأردني نظيره الدكتور عبدالسلام المجالي. كانت فرصة لا تعوض للأردن الذي عرف كيف يحافظ على نفسه وعلى حدوده في منطقة تسودها كل أنواع الانقلابات. أخذ الأردن في الاعتبار أن مصر سبقته إلى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في العام 1979، وذلك من أجل استعادة أرضها المحتلة، وأن الفلسطينيين أنفسهم وقعوا اتفاقاً مع إسرائيل من دون التشاور مع عمّان وأخذ رأيها، علماً أن الأردن حرص في كل وقت على وضع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها في صورة كل ما يفعله. على سبيل المثال، لم يتخذ الأردن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية في العام 1988، إلا بعد التشاور مع القيادة الفلسطينية.

بعد ربع قرن على اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل، وهو ثاني اتفاق من نوعه بين إسرائيل ودولة عربية، هناك تغييرات على الصعيد الإقليمي ليس أمام الأردن سوى التعاطي معها بموضوعية. في مقدم هذه التغييرات أن إسرائيل باتت تشعر بأن لا حاجة إلى الأردن كمدخل إلى العالم العربي. صار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يزور سلطنة عمّان مثلاً بشكل رسمي. لم تعد من حاجة إلى قناة أردنية بين إسرائيل والسلطة. ففوق ذلك كله، صارت اهتمامات إسرائيل ذات طابع مختلف. غاب أي اهتمام بعملية السلام وبما يستطيع أن يساعد فيه الأردن من أجل التوصل إلى تسوية معقولة ومقبولة مع الفلسطينيين تساهم في تكريس الاستقرار في المنطقة. لم يعد هناك أي اهتمام إسرائيلي بالاستقرار الإقليمي. كل ما هناك الآن هو رغبة إسرائيلية في فرض أمر واقع في الضفة الغربية. ليست هناك حتى أي رغبة في الاعتراف بالرعاية الأردنية،

أو على الأصح الهاشمية، للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

تغيرت إسرائيل. لا بد أن يتغير الأردن. ليس رفض استمرار إسرائيل في ممارسة حق التصرف بأراضي أردنية سوى ترجمة لهذا التغير ولقدرة الأردن على حماية مصالحه والمحافظة عليها لا أكثر ولا أقل. لا شك أن هناك تعاوناً أمنياً أردنياً - إسرائيلياً، من نوع ما، سيستمر. لكن الأكد أن شيئاً ما في العمق تبدل بين الأردن وإسرائيل. الأكد أن التغيير الذي حصل ليس وليد البارحة بمقدار ما أنه وليد تراكمات لم يكن من خيار آخر للأردن سوى التعاطي معها وصولاً إلى ما أعلنه الملك عبدالله الثاني عن الباقورة والغمر. إنه قرار لديه شعبيته في الأردن حيث لم تستطع إسرائيل تحقيق أي اختراق يذكر في المجتمع الأردني على الرغم من مرور ربع قرن على توقيع اتفاق وادي عربة...

الانتفاضة بدأت بترويض «تنين» حزب الله

سياسي، غايته تغيير نظام المحاصصة وتقويضه، لصالح الية حكم تحول دون تسييس القضاء والية فعلية للفصل بين السلطات، إضافة إلى إعادة الاعتبار للقطاعات الإنتاجية والحد من سياسة الاستدانة التي أغرقت البلاد في عجز كان من أسباب انفجار الانتفاضة.

لا يخفى على اللبنانيين وسواهم، أن حزب الله يشكل سند السلطة وحاميها والمدير لسياساتها، منذ إبرام التسوية الرئاسية قبل ثلاث سنوات، ومخاوف انهيار هذه السلطة التي اهتزت مع الانتفاضة، أثار قلق حزب الله الذي بات منهكاً في إعادة ترميمها، رافضاً أي محاولة لتغيير قواعد الحكم التي رسمها وحدها.

في المقابل ثمة انتفاضة غير مسبوقة على هذه السلطة، التي أجمع اطرافها قبل خصومها على أنها أوغلت في الفساد، وزادت ماسي الشعب وأضعفت الدولة. وقد فرض تحدي الشارع على حزب الله التعامل معه بوسائل مختلفة، محورها المزاوغة للوصول إلى إعادة إنتاج السلطة عبر حكومة لا تخل بما يعتبره توازنات سياسية لا يمكن القفز فوقها مهما بلغ حجم الاحتجاجات في الشارع. اشترط الرئيس سعد الحريري لإعادة تكليفه رئيساً للحكومة الجديدة، أن يكون أعضاؤها من

والمنتفضين من أجل القبول بأي حكومة جديدة ولو كانت لا تتوافق مع مطلب الانتفاضة. ويرى فريق آخر من المنتفضين أن تفجر الأزمات سيشكل رصيماً للانتفاضة في معركتها مع السلطة، وتقوم بالتالي عناصر ضغط إضباب من أجل الاستجابة لمطالب الشعب.

في هذا السياق أيضاً، يعمد حزب الله، الذي يدير عملية الاتصالات بين أركان السلطة، إلى استغلال الوقت بانتظار ما يتوقعه من تراجع زخم الشارع، ليتسنى له العمل على إعادة إنتاج السلطة بطريقة تضمن له الاحتفاظ بقرار الحكومة السياسي من خلال شرط الموافقة على كل من يمكن أن يشارك في الحكومة المزمعة.

رمان حزب الله ينطلق من عدة اعتبارات، أولها، أنه حاول ترويض المنتفضين من أجل فض الاحتجاجات. وعندما فشل، دفع الانتفاضة إلى التمرس خلف الاحتجاجات المطالبية إلى حد كبير وحال دون تبلور إطار سياسي معبر عن هذه

الانتفاضة. وساهمت عمليات القمع المعنوي والانتهاكات بتلقي المنتفضين أموالاً من الخارج، في تعطيل تبلور خطاب يمهّد لبرنامج سياسي، يجري القياس على أساسه في مواجهة السلطة، ذلك أن السلطة التي تحكم في لبنان، لا تريد للانتفاضة أن

التكنوقراط، فيما كان لحزب الله رأي آخر مفاده أن تكون حكومة سياسية مطعنة بالتكنوقراط. في وقت يصير فيه الشارع على أن أي حكومة جديدة يجب أن تكون من شخصيات مستقلة تحظى بثقة الشارع، وهو ما ليس وارداً في حسابات حزب الله وسواه من شركائه. لعبة عض الأصابع لم تزل قائمة في ظل ضغوط اقتصادية ومالية أدت إلى إرباك شعبي وسياسي، من افتقار السيولة بالعملة الصعبة إلى بروز أزمات فقدان المواد الأساسية من الأسواق، وهو ما اعتبره بعض أطراف الانتفاضة، عملية ضغط على الشارع

حزب الله استثمر طويلاً في بناء سلطة مطواعة ولم يعد يملك أي مرونة للعودة إلى الوراء في زمن الحصار الأميركي، الذي يعاني منه



تتجاوز المطالب المعيشية والحقوقية، معولاً على أن الوجود كقضية باطفاً، وكقضية باستيعاب أي شخصية نزيهة ومستقيمة في حال شاركت في الحكومة، إذا كان دخولها الحكومة لا يستند إلى مشروع سياسي وبرنامج تغيير لمعادلة الحكم والسلطة في لبنان. وقد تمكن حزب الله إلى حد ما، بالتحالف مع الرئيس نبيه بري، من منع الاختراق العميق للبيئة الشيعية من قبل الانتفاضة، التي هزت في البداية أركان الثنائية الشيعية، وتمكن نسيباً من إعادة تحصينها بالخوف وبإسلاطوة الأيديولوجية والأمنية داخل هذه البيئة.

وقد عزز ذلك إصراره على إعادة ترميم السلطة، مستنداً إلى أن تشكيل الحكومة بما لا يوافق المنتفضين، هو الأولوية، التي يمكن له من خلالها إعادة تنظيم مواجهة مع الانتفاضة. ولكن ما لا يمكن توقعه من تراجع ردة فعل الشارع الذي يصعب خداعه بتغيير شكلي، وهل ستلبي حكومة تكنوقراط يمسك حزب الله بقرارها السياسي، متطلبات التعاون الدولي على مستوى تقديم المساعدات للبنان؟

ثمة أسئلة عديدة تواجه سيناريو الإنقاذ على مطالب الشارع، دون إحداث تغيير فعلي في السلطة وفي بنية الحكومة. لعل أبرزها هل أن اللبنانيين سيقبلون بالخدعة مجدداً أم أن خيار التغيير سيفرض نفسه كبرنامج لا مفر منه للانتفاضة من أجل إحداث التغيير في السلطة، وترتبط الإجابة بصعوبة استعادة ثقة الشعب بالسلطة إذا لم يلمس أن تغييراً حقيقياً قد حصل، وهذا ما لا يحتمله حزب الله الذي استثمر طويلاً في بناء سلطة مطواعة، في وقت لم يعد يملك فيه مرونة العودة إلى الوراء في زمن الحصار الأميركي، الذي يعاني منه.

علي الأمين
كاتب لبناني

الانتفاضة اللبنانية أو الثورة البيضاء، لما تزل في بداية الطريق، رغم أنها حققت في أقل من شهر سلسلة إنجازات لا يحلم اللبنانيون بتحقيقها في سنوات. نجحت الانتفاضة في فرض استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، وفي فرض تبني سلسلة إجراءات، التزمت السلطة بها، هي بعض ما رفعه الشعب اللبناني في الشارع من مطالب تتصل بإلغاء الضرائب التي كانت قد أدرجت في موازنة العام 2020. حققت الانتفاضة أيضاً إقراراً من السلطة بالتورط في الفساد، وتم استدعاء بعض السياسيين للاستماع إليهم في هذا الشأن من قبل المدعي العام المالي، على الرغم مما يحيط بهذه الاستدعاءات من شكوك بخلفيتها، حيث اعتبرها البعض تنطوي على تصفية حسابات سياسية. لا يهم ما دام أن السلطة اضطرت إلى فتح الباب، الذي يترك المنتفضون أن فتحة كليل جعل قضية المحاسبة للسياسيين مفتوحة وستجر لاحقاً ملفات مالية مشبوهة، طالما كان التعتميم عليها هو الحقيقة التي تفرض نفسها في مثل هذه الملفات المتصلة بالفساد المالي والسياسي.

هذا غضب من فيض الانتفاضة اللبنانية المستمرة دون توقف، حتى تحقيق المطالب، التي لم تقتصر على استعادة الأموال المنهوبة، بل تجاوزتها إلى الدعوة لإجراء انتخابات نيابية مبكرة، على أن سلة المطالب التي يتنازعها ميل سلطوي لإدراج الانتفاضة في سياق مطلي، ونزعة في هوية الانتفاضة تنحو لإحداث تغيير